

تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٩٨ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. ويغطي هذا التقرير التطورات التي حدثت منذ صدور تقريره المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ (S/2005/254).

ثانيا - الحالة السياسية

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر الخلاف المستحکم بين الطرفين بشأن كيفية التوصل إلى حل مقبول على نحو متبادل لتمكين شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه في تقرير مصيره. وفي الفترة الأخيرة، أكدت حكومة المغرب مجددا استعدادها لإجراء مفاوضات يكون من شأنها أن تفضي إلى منح الحكم الذاتي للإقليم تحت السيادة المغربية. وواصلت جبهة البوليساريو من جهتها، تأييدها لتنفيذ خطة السلام من أجل تقرير مصير شعب الصحراء الغربية (S/2003/565، المرفق)، التي قدمها مبعوثي الخاص سابقا، السيد جيمس بيكر، إلى الطرفين في عام ٢٠٠٣.

٣ - وفي غضون الفترة التي مضت منذ صدور تقريره السابق إلى مجلس الأمن (S/2005/254)، شهد الإقليم بعض القلاقل، من بينها المظاهرات التي أسفرت عن عدد من الاعتقالات. وأضرب عدد من المحتجزين لدى السلطات المغربية عن الطعام إبان الفترة الممتدة من مستهل آب/أغسطس حتى ٢٩ أيلول/سبتمبر.

٤ - وفي ٢٥ تموز/يوليه، أبلغت مجلس الأمن بقراري تعيين السفير بيتر فان والسوم (هولندا) مبعوثا شخصيا لي إلى الصحراء الغربية لمساعدتي على تقييم الحالة والعمل مع



الطرفين والبلدان المجاورة وسائر الجهات المعنية من أجل البحث عن أنجع السبل للخروج من المأزق السياسي الراهن. وكخطوة أولى، طلبت إلى السيد فان والسوم أن يقيم اتصالات مع الطرفين والدول المجاورة للتأكد من آرائها بشأن السبل التي ينبغي التماسها للمضي إلى الأمام. وفي ضوء الاجتماعات التي عقدت بنيويورك في آب/أغسطس ومستهل تشرين الأول/أكتوبر، يُتوقع أن يقوم مبعوثي الشخصي بأول زيارة له إلى المنطقة خلال الفترة من ١١ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر.

ثالثاً - الأنشطة المضطلع بها في الميدان

ألف - ممثلي الخاص

٥ - في أيار/مايو، قمت بتعيين ممثلي الخاص في الصحراء الغربية آننذ، السيد ألفارو دي سوتو، بصفة المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الخاص للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية. وأود أن أعرب عن تقديري الخالص لما بذله من جهود من أجل المضي قدماً بعملية السلام خلال مهمته بالصحراء الغربية. وفي أعقاب مشاورات، عينت فرانيسكو باستالي (إيطاليا)، نائب الممثل الخاص في كوسوفو سابقاً، ممثلاً خاصاً جديداً لي في الصحراء الغربية ورئيساً لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وتقلد السيد باستالي منصبه في مدينة العيون يوم ١٤ أيلول/سبتمبر. وفي مستهل تشرين الأول/أكتوبر، قام بزيارات أولية للطرفين ولمثلي الدول المجاورة في كل من الرباط ورابوني (الجزائر) والعاصمة الجزائر ونواكشوط.

باء - الأنشطة العسكرية

٦ - في آب/أغسطس، غادر اللواء جيورجي ساراز (هنغاريا) مدينة العيون بعد أن قضى ثلاث سنوات من الخدمة بوصفه قائداً للقوة التابعة للبعثة. وقد حل محله اللواء كورت موسغارد (الدانمرك) الذي وصل إلى منطقة البعثة في ١٦ أيلول/سبتمبر. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، كان قوام العنصر العسكري للبعثة يبلغ ٢٢٧ من الأفراد، بمن فيهم الكتبة الإداريون وأفراد الوحدة الطبية، مقابل القوام المأذون به وهو ٢٣١ فرداً. وواصل العنصر العسكري بنشاط رصد وقف إطلاق النار الذي بدأ سريانه منذ ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١.

٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت البعثة بما عدده ٢٦٢٨ دورية برية و ١١٤ دورية جوية لزيارة وتفقد وحدات الجيش الملكي المغربي والقوات العسكرية التابعة لجهة البوليساريو، وفقاً للاتفاق العسكري رقم ١ الذي أبرم بين الجيش الملكي المغربي والبعثة من جهة، وبين القوات العسكرية التابعة لجهة البوليساريو والبعثة من جهة أخرى.

٨ - وكما أوجزت في تقريرى السابق، تواصلت الانتهاكات من جانب الطرفين كليهما، مما يشكل تدهورا خطيرا في الامتثال للاتفاق العسكري رقم ١. وتشمل تلك الانتهاكات أنشطة من قبيل تعزيز الهياكل المادية في المنطقتين المحظورتين المحددتين في الاتفاق وفرض قيود على تنقل المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، وقعت انتهاكات جديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي الفترة الممتدة من ١٤ نيسان/أبريل حتى ١٤ أيلول/سبتمبر، لاحظت البعثة ١٣ انتهاكا من جانب الجيش الملكي المغربي و ١٠ انتهاكات من جانب القوات العسكرية التابعة لجهة البوليساريو. وشملت تلك الانتهاكات إقدام العناصر المسلحة التابعة للجانبين على اقتحام القطاع العازل فترات قصيرة، وتشيد هياكل مادية جديدة، وتنقل الوحدات العسكرية من دون إخطار البعثة مسبقا أو الحصول على موافقتها. وفي الوقت ذاته، تواصلت الأنشطة المدنية في القطاع العازل، بما في ذلك مظاهرات قام بها مؤيدو البوليساريو. ورغم أن تلك المظاهرات لا تشكل انتهاكا للاتفاق العسكري رقم ١، فقد ساهمت في ازدياد حالات التوتر في الميدان وقد تسفر عن حوادث وتؤدي إلى تدهور الوضع على طول الجدار الرملي.

٩ - أما فيما يتعلق بالاتفاقيين العسكريين رقم ٢ ورقم ٣، فما فتى الطرفان يتعاونان بدرجة كبيرة مع البعثة فيما يتعلق بوضع العلامات على الألغام والذخائر غير المنفجرة وتدميرها. وفي أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض، اكتشفت البعثة ٢٦٠ قطعة من الألغام والذخائر غير المنفجرة ووضعت علامات عليها، كما قامت برصد تدمير ٦٩٣ ٣ من الألغام والذخائر غير المنفجرة. وجرى رصد أربعين عملية تدمير غرب الجدار الرملي، وكلها تمت على يد الجيش الملكي المغربي.

جيم - أسرى الحرب وغيرهم من الأشخاص المحتجزين والمفقودين

١٠ - يسرني أن أفيد بأن جبهة البوليساريو قامت، في ١٨ آب/أغسطس، بوساطة الولايات المتحدة الأمريكية، بالإفراج عن الأسرى المغاربة الباقين وعددهم ٤٠٤ أشخاص، منبهة بذلك أحد أشد فصول هذا النزاع إيلاما. وقد أعيد الأسرى إلى وطنهم المغرب تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية التي ستواصل العمل مع الطرفين من أجل تحديد مآل المفقودين في إطار النزاع.

دال - تقديم المساعدة للاجئين من الصحراء الغربية

١١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتعزيز نشاط الرصد الذي يضطلعان به، بما في ذلك القيام بزيارات ميدانية

منتظمة إلى جميع مخيمات اللاجئين في منطقة تندوف. وبموجب قرار مشترك بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، وهو القرار الذي بُلِّغ في وقت لاحق إلى جبهة البوليساريو والجزائر، بوصفها بلد اللجوء، تم تخفيض عدد المستفيدين من المساعدة من ١٥٨ ٠٠٠ شخص إلى ٩٠ ٠٠٠ شخص في ١ أيلول/سبتمبر، مما يجعل المساعدة تستهدف الأفراد الأشد ضعفاً من سكان المخيمات. على أن البرنامج والمفوضية كليهما سيستخدمان ذلك الرقم لأغراض التخطيط، إلى حين أن يتيسر إنجاز عملية التسجيل الشامل للاجئين.

١٢ - ورغم أن الإمدادات من الأغذية المتوفرة كافية لتوفير المساعدة للمستفيدين في المخيمات حتى نهاية السنة، فإن نتائج الدراسة الاستقصائية التي أجراها البرنامج بشأن التغذية في أوائل عام ٢٠٠٥ قد دلت على حصول زيادة في مرض فقر الدم لدى النساء والأطفال منذ عام ٢٠٠٢. وقد يكون ذلك ناتجاً عن نقص البروتينات الحيوانية، والفواكه والخضروات الطازجة، والأغذية المعززة فيما يقدم للاجئين من حصص الإعاشة اليومية. ويمثل سوء التغذية المزمن في مخيمات اللاجئين مشكلة صحية كبرى، ولذلك تعتمد المفوضية والبرنامج اتخاذ تدابير تصحيحية، تشمل توفير الأغذية التكميلية للفئات الضعيفة. ورغم ازدياد حجم الدعم المقدم من الجهات المانحة لبرامج المساعدة الإنسانية إذ بلغ ٥ ملايين دولار ونيفاً في عام ٢٠٠٥، ثمة حاجة إلى تقديم مساعدة دولية إضافية لتوفير الأغذية التكميلية اللازمة لتحسين الحالة الصحية للاجئين.

١٣ - وخلال الفترة من ١٣ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر، أجرى البرنامج بتعاون مع المفوضية، استعراضاً منتصف المدة لبرنامج الغذاء في مخيمات منطقة تندوف، الذي شاركت فيه حكومة الولايات المتحدة ومكتب المساعدة الإنسانية التابع للمفوضية الأوروبية بصفة مراقبين. وعلاوة على ذلك، جرى الترتيب بالعاصمة الجزائر لعقد إحاطة برئاسة البرنامج والمفوضية لإطلاع الجهات المانحة على الحالة القائمة.

هاء - تدابير بناء الثقة

١٤ - من المؤسف أن تبادل الزيارات العائلية بين الإقليم ومخيمات اللاجئين في منطقة تندوف لم يستأنف خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وينبغي الإشارة إلى أن جبهة البوليساريو والجزائر، بوصفها بلد اللجوء، وافقتا بكتيتهما على خطة العمل التي قدمتها المفوضية في مستهل كانون الثاني/يناير، بالتشاور مع البعثة، من أجل تنفيذ مرحلة عام ٢٠٠٥ من تدابير بناء الثقة.

١٥ - وقد جددت الحكومة المغربية تأكيد التزامها بتدابير بناء الثقة، مُقترحةً إدخال بعض التعديلات على خطة العمل. ونوقشت تلك التعديلات في اجتماع عقد مع المفوضية والبعثة بجنيف في ٢٢ حزيران/يونيه، وكانت موضع مراسلات خطية بين المفوضية والحكومة المغربية. ويسرني أن أفيد بأن الحكومة المغربية قد أشارت في أعقاب زيارة ممثلي الخاص إلى الرباط في أيلول/سبتمبر، إلى اعترافها بقبول خطة العمل. وقد أكد الوفد المغربي للجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية في مستهل تشرين الأول/أكتوبر، الموافقة على استئناف الزيارات العائلية، مما يمهد السبيل لمواصلة تنفيذ هذا البرنامج الإنساني المهم. ومن المتوقع أن تستأنف الزيارات في مستهل تشرين الثاني/نوفمبر.

١٦ - ووفرت أيرلندا والسويد وفرنسا وفنلندا والولايات المتحدة حتى الآن ٢,١ مليون دولار من أصل ٣,١ ملايين دولار وهي المبلغ التقديري المطلوب لتنفيذ برنامج عام ٢٠٠٥. وفي الوقت ذاته، يتواصل بفعالية تنفيذ الخدمات الهاتفية التي أنشئت للربط بين مخيمات تندوف والإقليم. وقد بلغ عدد المستفيدين من تلك الخدمات ٣٢ ٧٧٧ شخصا حتى الآن.

واو - الهجرة غير الشرعية

١٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصل توفير المأوى في تيفاريتي للمجموعة التي أشرت إليها في تقريري السابق (S/2005/254، الفقرة ١٠) والمتألفة من ٤٦ مهاجرا غير شرعي من بنغلاديش، وذلك تحت رعاية جبهة البوليساريو. وتقوم المنظمة الدولية للهجرة باتخاذ إجراءات من أجل إعادتهم إلى وطنهم.

١٨ - ورغم أن البعثة ساهمت حتى الآن في عمليات الإعادة إلى الوطن، تظل قدرتها محدودة في مجال توفير المساعدة لمن تتقطع بهم السبل من المهاجرين. وستواصل البعثة التنسيق مع الوكالات الإنسانية، حسب الحاجة، كما ستقدم بعض الدعم اللوجستي لعمليات الإعادة إلى الوطن لاعتبارات إنسانية، رهنا بتوافر الموارد وشريطة ألا يؤثر ذلك في أدائها لولايتها الأساسية.

زاي - إعادة هيكلة البعثة

١٩ - لقد أجري استعراض شامل للهيكل المدنية والعسكرية للبعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكان الاستعراض يهدف إلى تعزيز فعالية تنفيذ عمليات البعثة وجعلها تتمشى مع الممارسات الحالية في مجال حفظ السلام، بغرض الاستجابة على نحو أفضل للحالة المتغيرة في الميدان. ويجري الآن العمل على ما يترتب عن ذلك من إعادة هيكلة لعناصر البعثة، على النحو الموصوف في الفقرتين ٢٠ و ٢١ أدناه، وأتوقع تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تقرير القادم.

٢٠ - ففي حزيران/يونيه قام بزيارة للبعثة فريق تابع للأمم المتحدة لمراجعة العمليات العسكرية، بقيادة اللواء المتقاعد روبرت غوردن (المملكة المتحدة). وفي أعقاب الزيارة، قامت إدارة عمليات حفظ السلام بالتشاور مع البعثة، بصياغة توصيات من أجل إعادة هيكلة العنصر العسكري. وتهدف هذه التوصيات، التي استشير بشأنها الطرفان والبلدان المساهمة بقوات، إلى تعزيز قدرة العنصر العسكري على رصد وقف إطلاق النار والاتفاقات العسكرية، في حدود الموارد الموجودة. وتشمل عملية إعادة الهيكلة، التي بدأت في أيلول/سبتمبر، إغلاق المقرين القطاعيين وإعادة هيكلة مقر القوة، مما في ذلك إنشاء خلية للتحليل مشتركة بين العنصرية المدني والعسكري للبعثة ومركز للعمليات المشتركة لتحسين عملية جمع البيانات لإدارة المعلومات. وسيتمكن إغلاق المقرين القطاعيين البعثة من زيادة عدد المراقبين العسكريين الموفدين إلى المواقع التسعة لأفرقة المراقبين العسكريين. ويُتوخى أيضا بدء تشغيل دوريات للمراقبة الليلية ومراكز مؤقتة للمراقبة لتوفير معدات للرؤية الليلية. وقد بدأ العمل اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر. بمفهوم جديد للعمليات يعكس التغييرات المشار إليها أعلاه.

٢١ - وأُنجز أيضا الاستعراض الشامل لهيكل العنصر الإداري وغيره من العناصر المدنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وروعت في ذلك ولاية البعثة والبيئة السياسية وإطار العمليات، فضلا عن إجراء تحليل مقارنة مع بعثات أخرى لحفظ السلام ذات حجم مماثل. واستنادا إلى الاستعراض الأول الذي أجرته البعثة، تم إيفاد فريق لاستعراض الجوانب المتعلقة بالموظفين، أعقبه فريق للتقييم الإداري من إدارة عمليات حفظ السلام، بغية وضع الصيغة النهائية للتوصيات الرامية إلى إعادة تشكيل الهيكل المدني لتقديم دعم أفضل للأنشطة المقررة الحالية، وكفالة تكامل أكبر بين العنصرين العسكري والمدني، وتعزيز إدارة البعثة. وتشمل نتائج هذا الاستعراض توصيتين بخفض ٥٧ وظيفة (٤٧ وظيفة دولية و ١٠ وظائف محلية)، على أن تعوضها زيادة ١٨ وظيفة (دولية)، وإحداث ٢٤ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة. وستنفذ هاتان التوصيتان على مراحل، ويتوقع إتمام تنفيذهما بحلول منتصف عام ٢٠٠٦.

رابعاً - الاتحاد الأفريقي

٢٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل وفد المراقبين التابعين للاتحاد الأفريقي لدى البعثة، بزعامة كبير ممثليه السيد يلما تاديسي (إثيوبيا)، تقديم دعم قيم للبعثة والتعاون معها. وأود أن أعرب من جديد عن تقديري لإسهام الاتحاد الأفريقي.

خامساً - الجوانب المالية

٢٣ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٣٠٨/٥٩، مبلغا إجماليه ٤٧,٩ مليون دولار لتغطية نفقات البعثة خلال الفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/

يؤنيه ٢٠٠٦. وبالتالي، إذا ما وافق مجلس الأمن على توصيتي المبينة في الفقرة ٣١ أدناه بتمديد ولاية البعثة، سيقتصر في نفقات تشغيل البعثة والإبقاء عليها خلال فترة التمديد على الموارد التي أقرتها الجمعية العامة. وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥، بلغت قيمة الأنصبة المقررة غير المسددة في الحساب الخاص للبعثة ٥١,٨ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المدفوعة لكافة عمليات حفظ السلام، حتى ذلك التاريخ، ٢ ١٨٥,٢ مليون دولار.

سادسا - ملاحظات وتوصيات

٢٤ - مما يؤسف له أن مواقف الطرفين فيما يتعلق بالتسوية بقيت متنافرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد اقترن عدم إحراز أي تقدم بتوتر المناخ السياسي العام في المنطقة. وإضافة إلى البيانات العامة الشديدة اللهجة الصادرة بصفة دورية عن الطرفين، توحى المظاهرات والادعاءات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في الإقليم بأن الوضع قد يزداد سوءا في غياب حل مقبول على نحو متبادل من شأنه أن يمكن شعب الصحراء الغربية من تقرير مصيره. وأنا باق على عهدي بمساعدة الطرفين في التوصل إلى مثل هذا الحل، لكن الأمر متروك لهما ليتخذا قرارات استراتيجية من شأنها أن تحدد جملة أمور، من بينها الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع به لمساعدتهما في التغلب على خلافتهما. وأحثهما على العمل، بعد سنوات من الجمود، على التحلي بالمرونة اللازمة والتعاون بحسن نية مع مبعوثي الشخصي الجديد. ومن نفس المنطلق، أدعو الدول المجاورة والشركاء الدوليين إلى أن يقدموا كل ما يلزم من دعم لمهمة مبعوثي الخاص. وفي غضون ذلك، من المهم جدا أن تتوقف كل الجهات المعنية عن جميع التصريحات المؤججة والامتناع عن اتخاذ أي إجراء قد يزيد من تعقيد مهمة البحث عن حل أو قد يؤدي إلى المزيد من الاحتكاك.

٢٥ - وما زالت انتهاكات الطرفين للاتفاق العسكري رقم ١ تشكل مسألة تبعث على القلق الشديد. وفيما يتوقع أن تعزز التدابير المذكورة في هذا التقرير قدرة البعثة على رصد الامتثال للاتفاق، فإن الطرفين يتحملان مسؤولية كفالة عدم ارتكاب انتهاكات من جانب قواتهما العسكرية/الأمنية. وفي هذا الصدد، تم التوصل إلى تفاهم مع الطرفين بشأن إمكانية استعراض الاتفاقات العسكرية، بغرض الاستجابة بصورة أفضل لما يحصل على أرض الواقع. إلا أن أي تغييرات تطرأ على الاتفاقات ينبغي أن تكون مقبولة على نحو متبادل وأن تبقى منسجمة مع المبدأ الذي يقضي ببقاء القوات العسكرية على الوضع القائم خلال وقف إطلاق النار والسماح لمراقبي البعثة العسكريين بممارسة حريتهم الكاملة في التنقل، وفقا للمبادئ الأساسية لحفظ السلام. وتلقت البعثة أيضا تعليمات بأن تقترح على الطرفين إنشاء لجنة عسكرية مشتركة للتحقق، تضم ممثلين عنهما إلى جانب البعثة، بغرض إتاحة تبادل المعلومات والشفافية لدى تنفيذ وقف إطلاق النار. وآمل أن أستطيع إدراج معلومات عن التقدم الحرز في كلتا القضيتين في تقريرتي القادم إلى مجلس الأمن.

٢٦ - وأرحب بإفراج جبهة البوليساريو عن بقية أسرى الحرب المغاربة البالغ عددهم ٤٠٤ أشخاص، والذين ظل بعضهم رهن الاحتجاز أكثر من ٢٠ سنة. وآمل أن تساعد هذه الخطوة الإيجابية في خلق مناخ يشجع على وضع حد للمأزق الحالي وتمهيد الطريق لإحراز التقدم الذي طال انتظاره نحو حل سياسي للتزاع يكون عادلا ودائما ومقبولا على نحو متبادل. وفي نفس الوقت، أكرر ندائي إلى الطرفين كليهما للتعاون تعاوننا كاملا مع لجنة الصليب الأحمر الدولية في العمل على تحديد مصير الأشخاص الذين ما زالوا مفقودين في إطار التزاع.

٢٧ - وعلى الرغم من التأخيرات، أرى من البوادر المشجعة أن جميع الجهات المعنية وافقت الآن على استئناف تبادل الزيارات العائلية، متيحين بذلك لآلاف الأفراد في الإقليم وفي المخيمات الواقعة في منطقة تندوف الاستفادة من هذا البرنامج الإنساني. كما أتطلع إلى العمل في أقرب الآجال على تنفيذ سائر التدابير الأساسية لبناء الثقة، خصوصا خدمة البريد وتنظيم حلقات دراسية يشترك فيها أعضاء المجتمع المدني في كل من الإقليم ومخيمات اللاجئين في منطقة تندوف.

٢٨ - وبالنظر إلى الحالة السائدة، أعتقد أن البعثة ما زالت تضطلع بدور هام في تحقيق الاستقرار ورصد وقف إطلاق النار في الميدان، وأود أن أوصي بتمديد ولايتها لمدة ستة أشهر إضافية، تنتهي في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وإذا ما مدد المجلس الولاية، أعتزم مواصلة عملية الاستعراض لكفالة امتلاك البعثة للموارد التي تحتاجها لإنجاز مهامها بصورة فعالة.

٢٩ - وأشعر بالقلق إزاء الادعاءات الصادرة عن الطرفين بشأن انتهاكات حقوق الإنسان سواء في الإقليم أو في مخيمات اللاجئين بمنطقة تندوف. ورغم أن البعثة لا تملك الولاية ولا الموارد اللازمة لمعالجة هذه القضية، فإن الأمم المتحدة كمنظمة، تركز نفسها لدعم المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق تعترم المفوضية السامية لحقوق الإنسان إجراء اتصالات مع الطرفين ومع الجزائر، بوصفها بلد اللجوء، بغرض بحث الإجراءات التي قد تدعو الحاجة إليها في هذا الصدد. وأحثهم على التعاون بصورة كاملة مع مفوضية حقوق الإنسان.

٣٠ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لرجال البعثة ونسائها الذين ما زالوا يضطلعون بولاية البعثة بكفاءة وتفان بقيادة ممثلي الخاص فرانشسكو بستالي.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

المساهمات حتى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

البلد	المراقبون العسكريون ^(أ)	القوات ^(أ)	الشرطة المدنية ^(ب)	المجموع
الاتحاد الروسي	٢٥			٢٥
الأرجنتين	١			١
أوروغواي	٨			٨
آيرلندا	٤			٤
إيطاليا	٥			٥
باكستان	٧			٧
بنغلاديش	٨			٨
بولندا	١			١
جمهورية كوريا		١٩		١٩
الدانمرك		١		١
سري لانكا	٢			٢
السلفادور	٥		٢	٧
الصين	١٩			١٩
غانا	١٠	٧		١٧
غينيا	٥			٥
فرنسا	٢٥			٢٥
كرواتيا	٢			٢
كينيا	٩			٩
ماليزيا	١٣			١٣
مصر	١٩		٤	٢٣
منغوليا	٣			٣
النمسا	٢			٢
نيجيريا	٧			٧
هندوراس	١٢			١٢
هنغاريا	٧			٧
اليونان	١			١
المجموع	٢٠٠	٢٧	٦	٢٣٣

(أ) يبلغ القوام المأذون به من الأفراد العسكريين ٢٣٠ فردا.

(ب) يبلغ القوام المأذون به ٨١ فردا.

